الأمم المتحدة
S/2016/811
مجلس الأمن
Distr.: General
27 September 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة من اسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي، باسم رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني - زوما (انظر المرفق)، يحيل بها البيان المتعلق بالحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٦٢٢، التي عقدت في أديس أبابا، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وكذلك تقرير الرئيسة عن الصومال.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

041016 031016 16-16702 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

بالنيابة عن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني - زوما، أود أن أحيل إليكم البيان المرفق بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٦٢٢، التي عقدت في أديس أبابا، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (الضميمة الأولى).

وبناء على الملاحظات الواردة في تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الصومال (الضميمة الثانية)، والإحاطة التي قدمها ممثلها الخاص ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي، فرانسيسكو ماديرا، أقر مجلس السلم والأمن بالتقدم المحرز في العملية السياسية، لا سيما فيما يتعلق بالتخطيط للانتخابات المقبلة في الصومال. ورحب المجلس بالجهود المتجددة التي بذلتها قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي لتعزيز القيادة والسيطرة العملياتية، وشدد على ضرورة بذل جهود منسقة يقودها الاتحاد الأفريقي، في مجالات منها تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية.

ويتطلع الاتحاد الأفريقي إلى تلقي الدعم من الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات الواردة في بيان مجلس السلم والأمن، ويرجو ممتنا تعميم هذه الوثيقة، إلى جانب تقرير الرئيسة عن الصومال، على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(توقيع) إسماعيل شرقي
مفوض السلم والأمن

الضميمة الأولى

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيان عن الحالة في الصومال

اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٦٢٢، التي عقدت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، القرار التالي بشأن النظر في تقرير رئيسة المفوضية عن الصومال:

إن المجلس

١ - يؤيد تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الصومال، ويحيط علما بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص لرئيسة المفوضية ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كايتانو ماديرا، بشأن الحالة في الصومال، ويحيط علما أيضا بالبيانات التي أدلى بها ممثلو كل من إثيوبيا، بصفتها رئيسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأمانة الهيئة، والأمم المتحدة؛

٢ - يدين بأشد العبارات الممكنة الهجمات التي شنتها مؤخرا حركة الشباب الإرهابية ضد المدنيين في بعض الأماكن العامة في مقديشو وفي أنحاء الإدارات الإقليمية المؤقتة، ويعرب عن أعمق التعازي للأسر التي تضررت من هذه الهجمات الأخيرة، ويؤكد من جديد تضامن الاتحاد الأفريقي مع شعب وحكومة الصومال، ويدعم البلد في مسيرته صوب القضاء على حركة الشباب، وتشجيع السلام والاستقرار والمصالحة في الصومال؛

٣ - يشيد بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في إجراء الانتخابات المقبلة على أساس عملية سياسية فريدة، وإن كانت تتضمن مكونات تقنية تتعلق بالانتخابات، ينتظر منها أن تضع الأساس للاقتراع العام بحلول عام ٢٠٢٠، ويؤيد، في هذا الصدد، الجدول الزمني للانتخابات في عام ٢٠١٦ الذي أعلن منتدى القيادة الوطنية أنه سيكون على النحو التالي: انتخابات مجلس الشيوخ (٢٥ أيلول/سبتمبر)؛ وانتخابات مجلس النواب (٢٤ أيلول/سبتمبر)؛ وأداء أعضاء البرلمان لليمين (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وانتخاب رئيس البرلمان (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وانتخاب الرئيس (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)، ويشدد على ضرورة التقيد بهذه الجداول الزمنية، ويكرر الإعراب عن التزام الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي بدعم حكومة الصومال الاتحادية في تنظيم عملية انتخابية ذات مصداقية تضم الجميع، بما يشمل الوصول بنسبة تمثيل المرأة في الجهاز التشريعي للحكومة إلى ٣٠ في المائة؛

٤ - يرحب بالجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي لدعم إجراء الانتخابات في الصومال، ويلاحظ إجراء الاتحاد الأفريقي لتقييم سابق للانتخابات، في مقديشو، في تموز/يوليه ٢٠١٦، ركز فيه على تحديد الشكل الأمثل للمساعدة التقنية التي يمكن تقديمها لدعم الانتخابات في الصومال، ويطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، على أساس هذا التقييم، التعجيل بنشر الخبراء التقنيين، وتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بأشكال الدعم الأخرى ذات الصلة من أجل مساعدة البعثة وتعزيز قدرتها قبل إجراء الانتخابات؛

٥ - يكرر تأكيد أهمية التنفيذ الفعال للركائز الأخرى للعملية السياسية، على النحو المتوخى في رؤية عام ٢٠١٦، ويشجع حكومة الصومال الاتحادية على أن تستمر، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي، في عملية إنشاء المؤسسات الديمقراطية الدائمة، بما في ذلك عن طريق استكمال عملية بناء الدولة وعمليات مراجعة الدستور، ويشجع أيضا الحكومة على مواصلة جهودها من أجل تيسير عملية المصالحة الناجحة بين العشائر والميليشيات في ولاية جوبا والإدارة المؤقتة في غالمودوغ، ومن أجل تعزيز الحوار بين منطقتي هيران وشبيلي الوسطى، الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء الإدارة الإقليمية الأخيرة؛

٦ - يعرب عن ارتياحه للخطوات التي اتخذتها المفوضية وبعثة الاتحاد الأفريقي صوب التنفيذ الفعال لمفهوم العمليات المنقح لعام ٢٠١٦، الذي اعتمده المجلس في جلسته ٦٠٨، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويرحب بصفة خاصة بالجهود التي تبذلها البعثة وقوات الأمن الوطنية الصومالية بهدف تحديد العمليات الهجومية التي تهدف إلى إضعاف قدرات حركة الشباب، مع القيام أيضا بتعزيز أمن الانتخابات، وبالإضافة إلى ذلك، يثني على الجهود التي يبذلها قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي، الذي تم إيفاده حديثا، من أجل النهوض بزيادة التنسيق على نطاق قطاعات العمليات الخاصة بالبعثة، ويحث قيادة البعثة على عدم ادخار أي جهد في الحفاظ على استمرارية عمليات البعثة والنهوض بتنشيطها؛

٧ - يشدد على أهمية نشر العتاد الجوي من أجل دعم عمليات البعثة، وبالتالي، يحيط علما بالجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وعدد من البلدان المساهمة بقوات في البعثة، وعلى وجه التحديد إثيوبيا وكينيا، فيما يتعلق بإجراء زيارات التفتيش، وكذلك من خلال المفاوضات المتعلقة بإتمام طلبات التوريد الثلاثية، التي من شأنها تسهيل نشر هذا العتاد الجوي، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان إنجاز الإجراءات المتصلة بهذا العتاد ونشره، دون مزيد من التأخير، بالنظر إلى المرحلة الحرجة التي تمر بها عمليات البعثة الحالية؛

٨ - يشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات فيها، من أجل التقيد بالقانون الدولي الإنساني وتعزيز حقوق الإنسان في سياق تنفيذ العمليات في الصومال، ويعرب، في هذا الصدد، عن ارتياحه وتقديره للجهود التي بذلتها البعثة مؤخرا من أجل نشر أفرقة تحقق في الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات، ولقيام قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بإنشاء محكمة عسكرية داخل البعثة تضطلع بإجراء محاكمات لبعض الجنود على الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك، ويطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ضمان تقديم دعمها الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في وضع هذه المعايير النموذجية وفي مواصلة تعزيز نظام المساءلة الذي تأخذ به؛

٩ - يشدد على ضرورة قيام حكومة الصومال الاتحادية، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بتنفيذ استراتيجية أمنية شاملة في الصومال، يقصد بها تحقيق توازن فعلي بين العمليات العسكرية والتدابير الأمنية الأخرى، مثل تعزيز سلطة الدولة، وتوفير الخدمات الأساسية، وتنفيذ أنشطة لتحقيق الاستقرار ذات أشكال أعم، ويحيط علما، في هذا الصدد، بالاجتماع الأمني المقبل المتعلق بالصومال، الذي سيعقد في لندن في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويحث جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين على ضمان وجود عملية جيدة التنسيق وشاملة للجميع يقودها الاتحاد الأفريقي وتهدف إلى تعزيز الأمن المستدام في الصومال؛

١٠ - يكرر دعوته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لينظر في رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال، المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، بوصف ذلك من الجوانب البالغة الأهمية لبناء مؤسسات أمنية قديرة في الصومال، وضمان أن تكون معايير توفير الأسلحة متناسبة مع الحالة البيروقراطية السائدة في الصومال، ويؤكد بالتالي ضرورة أن تكفل حكومة الصومال الاتحادية أرفع مستوى من المسؤولية في إدارة المخزونات وتخزينها وتأمينها؛

١١ - يكرر تأكيد أهمية وضع استراتيجية خروج لبعثة الاتحاد الأفريقي على أساس الجداول الزمنية الإرشادية المحددة في المفهوم المنقح للعمليات لعام ٢٠١٦، ويؤكد ضرورة أن تشرع مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجراء عملية تقييم في ضوء الذكرى السنوية العاشرة المقبلة لنشر البعثة، ويطلب في هذا الصدد إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضطلع بعملية شاملة لاستخلاص الدروس المستفادة، يجري فيها تحديد التقدم المحرز والتحديات التي صودفت، والأهم من ذلك التوصية بخيارات للمضي قدما بالبعثة في المستقبل، بما يشمل

استراتيجية خروج البعثة، ويطلب كذلك تقديم تقرير عن عملية استخلاص الدروس هذه إلى المجلس للنظر فيه في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

١٢ - يجدد الإعراب عن تقديره للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وهي إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا ونيجيريا، على التضحيات الهائلة التي قدمتها وعلى التزامها المتواصل بدعم السلام والأمن والاستقرار في الصومال؛

١٣ - يعرب كذلك عن تقديره للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والمانحين الثنائيين الآخرين، على الدعم المالي المقدم إلى البعثة، ويجدد الدعوة إلى مواصلة الدعم، مع مراعاة أن الجهود الجماعية التي تبذل في الصومال هي تعبير عن التضامن والحرص على السلم والأمن الدوليين؛

١٤ - يطلب إلى المفوضية أن تحيل هذا البيان، إلى جانب تقرير رئيسة المفوضية عن الصومال، إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يحيلهما إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاتخاذ إجراء بشأنهما، حسب الاقتضاء؛

١٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة الثانية

# تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي المقدم إلى مجلس السلم والأمن عن الصومال

## أولا - مقدمة

١ - تجدر الإشارة إلى أن مجلس السلم والأمن، في جلسته ٦٠٨، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في أديس أبابا، قام بجملة أمور منها أنه طلب إلى المفوضية أن تقدم تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ مفهوم العمليات المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالمثل، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، إلى الاتحاد الأفريقي أن يواصل إطلاع مجلس الأمن بانتظام، عن طريق الأمين العام، على تنفيذ ولاية البعثة، وأن يوافي المجلس بمعلومات مستكملة بوسائل منها تقديم عروض شفوية وما لا يقل عن ثلاثة تقارير خطية، يقدَّم التقرير الأول منها بحلول يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، والتقارير التالية كل ١٢٠ يوما بعد ذلك.

٢ - وعليه، يقدم هذا التقرير عملا بالقرارين المشار إليهما أعلاه، الصادرين عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الصومال. ويغطي التقرير التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في الصومال في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٦، مع التركيز على حالة تنفيذ مفهوم العمليات لعام ٢٠١٦.

## ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية والمستجدات ذات الصلة

٣ - لا يزال الصومال يقطع خطوات هامة على طريق التقدم السياسي، لا سيما فيما يتعلق ببناء الدولة، والانتخابات، ومراجعة الدستور. ففيما يتعلق بعملية بناء الدولة، أحرز تقدم في تشكيل المجالس الإقليمية في جميع الإدارات الإقليمية القائمة. كذلك تولت حكومة الصومال الاتحادية زمام القيادة في طرح مبادرات تعزز المصالحة بين العشائر والميليشيات، كما يتبين من الحوار الجاري في إدارة جوبا بين الإدارة المؤقتة في غالمودوغ وأهل السنة والجماعة. بيد أن الجهود الجارية منذ أمد بعيد لتشكيل الإدارة الإقليمية الأخيرة لهيران وشبيلي الوسطى، على النحو المتوخى في رؤية عام ٢٠١٦، لم تؤت ثمارها بعد. وبالتالي، فإن القيادة السياسية في بعثة الاتحاد الأفريقي لا تزال مستمرة، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، في التواصل مع الجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة وفي إرساء فهم ونهج عامين بشأن كيفية دعم الحوار والمصالحة داخل الولايات وفيما بينها.

٤ - وفيما يتعلق بتنقيح الدستور، أحرز تقدم بطيء خلال الفترة قيد النظر. وقامت لجنة الإشراف واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، المكلفة بمراجعة الدستور الاتحادي المؤقت، بتقديم تقرير عن توصياتهما بشأن تعديلات الدستور إلى البرلمان الاتحادي، الذي صوَّت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ لصالح تعديل دستوري يسمح بتمديد صلاحية الدستور المؤقت. وفي حين أن عملية مراجعة الدستور قد شهدت بعض الإنجازات الهامة، ولا سيما فيما يتعلق باستعراض الفصول الرئيسية من الدستور، فسوف توضع المهام المتبقية أمام البرلمان المقبل، بالنظر إلى اتساع نطاق المشاورات وعمليات بناء توافق الآراء المطلوبة. وعلى هذه الخلفية، طلبت حكومة الصومال الاتحادية إلى الأمم المتحدة أن تتولى تنسيق الجهود الرامية إلى توثيق الدروس المستفادة، واقتراح نهج للعمليات المقبلة. وبناء على ذلك، شاركت بعثة الاتحاد الأفريقي في حلقة عمل رفيعة المستوى نظمت ''لاستخلاص الدروس وتحديد سبل المضي قدما'' فيما يتعلق بمراجعة الدستور الاتحادي المؤقت لعام ٢٠١٢. وأتاحت حلقة العمل فرصة للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، الوطنية منها والدولية، للتفكير المتعمق في عملية مراجعة الدستور، وتحديد الثغرات والتحديات والدروس المستفادة وطرح توصيات للمضي قدما. وستظل لهذه المشاركة أهمية بالغة في إطار سعي الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء إلى دعم حكومة الصومال الاتحادية في العملية التي تضطلع بها لاستعراض الدستور.

٥ - وقد تجلت بأوضح صورة أبرز التطورات التي شهدها الصومال على الصعيد السياسي في العملية الانتخابية، لا سيما فيما يتعلق بالجداول الزمنية والتخطيط للانتخابات والأمن. وفيما يتعلق بالجداول الزمنية، تشيد مفوضية الاتحاد الأفريقي بالإعلان الصادر عن منتدى القيادة الوطنية بشأن المواعيد الإرشادية للانتخابات، المقرر أن تعقد في عام ٢٠١٦، على النحو التالي: انتخابات مجلس الشيوخ (٢٥ أيلول/سبتمبر)؛ وانتخابات مجلس النواب (٢٤ أيلول/سبتمبر)؛ وأداء أعضاء البرلمان لليمين (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وانتخاب رئيس البرلمان (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وانتخاب الرئيس (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر). وتود مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تؤكد لحكومة الصومال الاتحادية دعمها المستمر في سبيل ضمان التقيد التام بهذا الجدول الزمني للانتخابات.

٦ - وضمانا لسلاسة العملية الانتخابية، تم على كل من الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات تشكيل أفرقة معنية بتنفيذ الانتخابات غير المباشرة على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات، على التوالي. وقام منتدى القيادة الوطنية بصفة مؤقتة بتكليف هذه الكيانات المخصصة بالتخطيط للانتخابات المقبلة؛ لكن هذه الأفرقة لم تحل محل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بصفتها الهيئة القانونية للعمليات الانتخابية في المستقبل. وتطمح حكومة

الصومال الاتحادية في أن يصبح الاقتراع العام واقعاً بحلول عام ٢٠٢٠. وفي غضون ذلك، بدأ الاتحاد الأفريقي في تقديم الدعم إلى الأفرقة تمهيدا للانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد، أجرى الاتحاد الأفريقي تقييما سابقا للانتخابات في تموز/يوليه ٢٠١٦، من أجل تحديد الشكل الأمثل للمساعدة التقنية التي يمكن تقديمها لدعم الانتخابات. وعلى أساس هذا التقييم، ستقوم إدارة الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي بإيفاد خبراء تقنيين إلى البعثة من أجل تقديم المساعدة وتعزيز قدرة البعثة قبل إجراء الانتخابات. وقد استمر الممثل الخاص ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في التواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين في الصومال لضمان شمول العملية الانتخابية ومصداقيتها.

٧ - وفي إطار الجهود الجارية لكفالة أن تجري الانتخابات في بيئة مواتية وآمنة، قامت بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة وقوات الأمن الوطنية الصومالية والشركاء الدوليين، بتقديم الدعم الفني في وضع الخطة الأمنية للانتخابات. وبالتالي، اضطلعت قوات الأمن الوطنية الصومالية، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، بعد ثلاثة أسابيع من المشاورات الداخلية، وبدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي، بوضع مشروع للخطة الأمنية للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت بعثة الاتحاد الأفريقي في البعثات المشتركة التي أوفدها الاتحاد، والأمم المتحدة، والفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة، في الفترة من ١٥ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، إلى بيدواه وغاروي وعدادو ومقديشو وكيسمايو، لتقييم الحالة اللوجستية والأمنية المتعلقة بالانتخابات. وسيظل لهذا التعاون والتنسيق المشتركين بين حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين أهمية حيوية قبل إجراء الانتخابات.

## ثالثا - الحالة الأمنية

٨ - شهدت الفترة قيد الاستعراض تقدما ملحوظا، مع استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية الصومالية في توسيع مناطق مسؤولياتها والسيطرة عليها وتهدئتها وتعزيزها. ورغم إضعاف حركة الشباب بدرجة كبيرة، فإنها لا تزال قادرة على توجيه ضربات متفرقة. وترتبط طبيعة تلك التهديدات بالهجمات غير المتناظرة، التي تشمل الهجمات المباشرة وغير المباشرة، والكمائن المعززة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تنصب لقوافل بعثة الاتحاد الأفريقي على طول طرق الإمدادات الرئيسية وإلقاء القنابل اليدوية في جميع القطاعات. وفي بعض الأماكن، مثل ممر وادي جوبا، وكذلك داخل منطقتي هيران وغلغدود، كثفت حركة الشباب عملياتها للتجنيد والتدريب، وتعبئة الموارد، والحملات

الدعائية ضد بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية الصومالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ديناميات العشائر والمخربين والعناصر الإجرامية الانتهازية لا تزال تشكل أيضا تهديدات أمنية في الصومال. وقد تمكنت على وجه العموم بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية الصومالية، على الرغم من القيود المالية واللوجستية، من الحد بشكل كبير من القدرة التنفيذية لحركة الشباب. ومع ذلك، فمن الضروري أن تواكب عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي استراتيجية سياسية فعالة ومستدامة، ونهج شامل لتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال، بوسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، توسّع الدولة في فرض الأمن والتواصل مع المجتمعات المحلية.

## رابعاً - نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعملياتها

٩ - يضم القوام المأذون به للبعثة ٢٢ ١٢٦ من الأفراد النظاميين و ٧٠ مدنيا. أما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الوقت الراهن، فهي إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وجيبوتي، وكينيا، ونيجيريا. وترد فيما يلي التفاصيل الرئيسية لنشر البعثة وتنفيذ عملياتها تمشيا مع مفهوم العمليات المنقح لعام ٢٠١٦.

١٠ - ويتكوّن القوام الحالي للعنصر المدني للبعثة من ٥٨ فردا، يتألفون من الموظفين المعينين من قبل الاتحاد الأفريقي والموظفين المعارين من الشركاء. ومعظم الموظفين المدنيين قد تم نشرهم في مقديشو، وإن تمركز بعض الموظفين العاملين في الشؤون الإدارية والمالية في مكتب الدعم الخلفي للبعثة في نيروبي. ويساهم هؤلاء الأفراد المدنيون في تنفيذ ولاية البعثة فيما يتصل بالمهام السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان والحماية والمسائل الجنسانية وغيرها من مهام الدعم والمهام الفنية الأخرى.

١١ - ويعمل ضمن عنصر الشرطة ٣٨٨ ضابطا تم نشرهم في منطقة البعثة، وتشكيلهم كالآتي: ٩٧ فردا من أفراد الشرطة، ووحدتان من وحدات الشرطة المشكلة، واحدة من نيجيريا وبها ١٤٠ ضابطا والأخرى من أوغندا وبها ١٣٩ ضابطا، و ٤ ضباط يشكلون فريق القيادة العليا للشرطة. وواصلت شرطة البعثة توفير التوجيه والتدريب والخدمات الاستشارية، فضلا عن التدريب أثناء العمل، لضباط الشرطة في مراكز الشرطة الواقعة في جميع شعب الشرطة الأربع في منطقة بنادر وفي بيدواه وكيسمايو وبلدوين، وكذلك في ولاية جوبا والإدارة الجنوبية الغربية المؤقتة. وفيما يتعلق بالتوجيه، واصلت شرطة البعثة تعزيز القدرات الفردية لموظفي الشرطة الصومالية من أجل الارتقاء بعتبة مهاراتهم الشرطية الأساسية، على أساس مواضيع عملية ونظرية في مجال التوجيه. وقد أدى العمل اليومي

انطلاقاً من موقع مشترك بين شرطة البعثة وقوة الشرطة الصومالية إلى تحسين المهارات الشرطية في مختلف المجالات، بما في ذلك تلقي وتسجيل الشكاوى، والتحقيقات، وإدارة مسرح الجريمة، وإدارة المستندات، وحقوق المشتبه فيهم أثناء الاحتجاز، وتقديم خدمات الشرطة الأساسية العملية داخل المجتمعات المحلية.

١٢ - ويضطلع العنصر العسكري للبعثة بعمليات منسقة مشتركة مع قوات الأمن الوطنية الصومالية، بما في ذلك الجيش الوطني الصومالي، وتمتد منطقة عملياته داخل جميع ولايات جنوب وسط الصومال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي على أمن الانتخابات، والقضاء على التهديدات التي تشكلها حركة الشباب، وتعزيز قدرات أفراد قوات الجيش الوطني البالغ عددهم ٩٠٠ ١٠ فرد، في إطار استراتيجية خروج البعثة. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز القوام العسكري للبعثة، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٦ بتعيين قائد جديد للقوة. وقد عمل قائد القوة، منذ إيفاده إلى منطقة البعثة، على تعزيز التنسيق عبر قطاعات عمليات البعثة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع مشترك بين قادة القطاعات التابعين للاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، ويتوقع أن تؤدي نتيجة هذا الاجتماع إلى تحدد العمليات الهجومية المنسقة ضد حركة الشباب.

١٣ - وفي إطار عمليات البعثة، تم تعزيز الجهود التي تبذلها قيادة البعثة بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة من أجل التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني وتعزيز حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تم في الفترة المشمولة بالتقرير الانتهاء من وضع السياسات ذات الصلة المرتبطة بالسلوك والانضباط، والتعويضات المتصلة بالخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، وكذلك الانتهاء من وضع إجراءات البعثة التشغيلية الموحدة المتعلقة بمجالس التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد أفرقة مشتركة للتحقيق في بعض الادعاءات وأنشئت محكمة عسكرية داخل البعثة لإجراء محاكمات لبعض الجنود على ادعاءات تتعلق بسوء السلوك.

١٤ - وفيما يتعلق بنشر العتاد الجوي، عقد الاتحاد الأفريقي وحكومة كينيا اجتماعا بشأن إتمام طلب توريد ثلاثي لنشر العتاد الجوي الذي تعهدت كينيا بتقديمه لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. واتفق على أن يكون مقر العتاد الجوي في دوبلي تحت سلطة قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي. وبالمثل، أجرى فريق للتفتيش، في الفترة ما بين ٣ و ٦ أيار/مايو ٢٠١٦، تقييما للعتاد الجوي الذي تعهدت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية بتقديمه، ووجد أن المروحيات الهجومية الثلاث من طراز Mi -35 صالحة للطيران.

١٥ - ولا تزال المشاورات جارية أيضا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن مذكرة التفاهم الثلاثية المتعلقة بالترتيبات المحددة لسداد تكاليف الأصناف المناسبة من المعدات المملوكة للوحدات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة.

## خامساً - الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١٦ - ازدادت تدريجياً كفاءة الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى البعثة في كل قطاعات عملياتها. ويقدم المكتب إلى البعثة دعماً بارزاً في مجالات تعزيز الهياكل الأساسية الأمنية في مقر البعثة، والتناوب بين وحدات البعثة، وتسليم المؤن الدفاعية، وتوفير التسهيلات الطبية في بعض القطاعات. وبوجه عام، يقدم الدعم اللوجستي بصفة مستمرة، ولكن من الضروري أن يعزز المكتب إيصال الدعم إلى مناطق عمليات البعثة، بطرق منها زيادة تأمين البعثة لطرق الإمداد الرئيسية.

## سادساً - ملاحظات

١٧ - يلاحظ بوجه عام أن التقدم المحرز في الصومال إيجابي، ولكن استمرار المساعدات الإقليمية والدولية ما زال أمراً بالغ الأهمية. وبناء عليه، أود أن ينظر المجلس في الملاحظات الواردة أدناه.

١٨ - أولاً، يلزم أن تواصل حكومة الصومال الاتحادية الزخم الذي حققته فيما يتعلق بالتطورات السياسية في الصومال، مع تقديم دعم متضافر لها من الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأود، في هذا الصدد، أن أعيد تأكيد القرار الذي اتخذه المجلس في جلسته ٦٠٨، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، بأن تكفل حكومة الصومال الاتحادية التقيد الكامل بالجدول الزمني للانتخابات، مع ضمان أن تكون العملية شاملة للجميع وذات مصداقية. فقد طال أمد معاناة سكان الصومال لعواقب العمليات السياسية المجزأة الناجمة بالدرجة الأولى عن انعدام الأمن. وإلى جانب التقدم المحرز في إضعاف قدرات حركة الشباب، لا يمكن ضمان استمرار ثمار السلام إلا عن طريق المكاسب التي تتحقق على الساحة السياسية. ولذلك فإن المفوضية تتطلع إلى تنظيم عملية انتخابية ذات مصداقية، وهو ما يشمل الوصول بنسبة تمثيل المرأة في الجهاز التشريعي للحكومة إلى ٣٠ في المائة. وأناشد حكومة الصومال الاتحادية كذلك أن تكثف جهودها المبذولة من أجل إتمام عملية

بناء الدولة ومراجعة الدستور. فهذه الجوانب أساسية في العمل على تحسين الحوكمة في الصومال.

١٩ - ثانياً، لا بد للاتحاد الأفريقي من احتضان الصومال ودعمه في تنفيذ استراتيجية أمنية شاملة. فعلى مدى عقد من الزمان تقريباً، كان النهج السائد هو أن يتم أساساً تحقيق الأمن المباشر عن طريق الاضطلاع بعمليات عسكرية للقضاء على التهديدات التي تشكلها حركة الشباب. وبالرغم من أهمية هذا البعد من أبعاد الأمن، فقد ثبت أنه غير كافٍ لضمان الأمن على الأجل الطويل في الصومال. ويرجع هذا إلى أنه لم يُستكمل بما فيه الكفاية بتعزيز استراتيجيات الأمن غير المباشر المرتبطة بتعزيز سلطة الدولة، والقيام بأنشطة قوية لتحقيق الاستقرار تهدف إلى كسب قلوب المجتمعات المحلية وعقولها، وتوفير الخدمات الأساسية، والنهوض بالحوكمة. وثمة حاجة إلى العمل على زيادة الكفاءة في إدارة الموارد وتوزيعها في الصومال، وإلى تعزيز تدابير تحقيق الاستقرار على الأجل المتوسط إلى الطويل. ويجب على الاتحاد الأفريقي أن يعزز الدعم الذي يقدمه إلى حكومة الصومال الاتحادية في هذا المجال.

٢٠ - ثالثاً، يثني الاتحاد الأفريقي على الجهود والتضحيات التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة، وموظفو المكتب المدنيون، واضعاً في اعتباره أيضاً مطالبة البعض بوضع استراتيجية للخروج. وفي ضوء الحاجة إلى كفالة الأخذ بنهج يراعي التوقيت والظروف في استراتيجية الخروج، فصّل مفهوم العمليات المعدل لعام ٢٠١٦ بوضوح الأساس الذي سيتحقق هذا من خلاله بحلول عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يبدأ الاتحاد الأفريقي على الفور في عملية تقييمية، لا سيما ونحن نقترب من انقضاء عقد على نشر البعثة. وأودّ، في هذا الصدد، أن أحث المجلس على النظر في الإذن بإجراء عملية شاملة لاستخلاص الدروس يجري فيها تحديد التقدم المحرز، والتحديات التي صودفت، والطريق قدماً إلى الأمام في عمليات البعثة، بما يشمل تقديم توصيات عملية بشأن استراتيجيتها للخروج. ويمكن للمجلس أن يستنير بالنتيجة التي تتمخض عنها عملية استخلاص الدروس هذه في اتخاذ قرار بشأن مستقبل البعثة في الصومال.

٢١ - رابعاً، تود اللجنة أن تطمئن المجلس والمجتمع الدولي إلى أنها تبذل جهودا دؤوبة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان والتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تعمل اللجنة والبعثة والمكتب في الوقت الراهن على ضمان وضع اللمسات الأخيرة على السياسات المتعلقة بالسلوك والانضباط، والخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، فضلاً عن السياسات المتعلقة بمجالس التحقيق. كذلك يدل القيام

مؤخراً بإنشاء محاكم عسكرية داخل البعثة والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات على عزم مفوضية الاتحاد الأفريقي على أن تعمل على تعزيز المساءلة داخل البعثة.

٢٢ - وأخيراً، أودّ أن أنوّه بالدعم المتواصل الذي يقدمه شركاؤنا الذين ما برحوا يزودون البعثة بالموارد المالية، وسط ظروف اقتصادية أحياناً ما تكون صعبة ومتقلبة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لذلك الدعم وأن نجدد الدعوة إلى استمراره، واضعين في اعتبارنا أن جهودنا الجماعية في الصومال هي تعبير عن التضامن الأفريقي والحرص على السلام والأمن الدوليين.